



Distr.
GENERAL
A/40/941
29 November 1985
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة الأربعون
البند ٥٠ من جدول الأعمال

وقف جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية

تقرير اللجنة الأولى

المقرر: السيد يانيس سوليوتيس (اليونان)

أولا - مقدمة

- ١ - أدرج البند المعنون " وقف جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية : تقرير مؤتمر نزع السلاح " في جدول الأعمال المؤقت للدورة الأربعين وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٢/٣٩ المؤرخ في ١٢ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٤ .
- ٢ - وبناءً على توصية المكتب ، قررت الجمعية العامة ، في جلستها العامة ٣ ، المعقودة في ٢٠ أيلول /سبتمبر ١٩٨٥ ، ادراج هذا البند في جدول أعمالها واحالته الى اللجنة الأولى .
- ٣ - وقررت اللجنة الأولى في جلستها ٢ ، المعقودة في ٩ تشرين الأول /اكتوبر ، اجراء مناقشة عامة بشأن البنود المتعلقة بنزع السلاح المحالة اليها ، وهي البنود من ٤٨ الى ٦٩ والبند ١٤٥ ، يعقبها الادلاء ببيانات بشأن بنود محددة من بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح ومواصلة المناقشة العامة حسب الضرورة . وجرت المداولات بشأن هذه البنود في الجلسات من ٣ الى ٣٢ المعقودة في الفترة من ١٤ تشرين الأول /اكتوبر الى ٨ تشرين الثاني /نوفمبر (انظر A/C.1/40/PV.3-32) .

٤ - وفيما يتعلق بالبند ٥ . هـ ، كان معروضا على اللجنة الوثائق التالية :

(أ) تقرير مؤتمر نزع السلاح (١) ؛

(ب) رسالة مؤرخة في ٣٠ كانون الثاني /يناير ١٩٨٥ موجهة الى الأمين العام من ممثلي الأرجنتين وجمهورية تنزانيا المتحدة والسويد والمكسيك والهند واليونان لدى الأمم المتحدة ، يحيلون بها اعلان دلبي الذي اعتمده وأصدره في نيودلهي في ٢٨ كانون الثاني /يناير ١٩٨٥ رؤساء دول أو حكومات الأرجنتين وجمهورية تنزانيا المتحدة والسويد والمكسيك والهند واليونان (A/40/114-S/16921) ؛

(ج) رسالة مؤرخة في ١ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لاندونيسيا لدى الأمم المتحدة يحيل بها نص الاعلان الصادر عن الاجتماع التذكري المعقود احتفالا بالذكرى السنوية الثلاثين للمؤتمر الآسيوي الافريقي في بانك ونغ ، اندونيسيا ، في ٢٤ و ٢٥ نيسان /ابريل ١٩٨٥ (A/40/276-S/17138) ؛

(د) رسالة مؤرخة في ١٩ أيلول /سبتمبر ١٩٨٥ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لباوا غينيا الجديدة لدى الأمم المتحدة يحيل بها البلاغ المعتمد في ندوة جنوب المحيط الهادئ السادسة عشرة المعقودة في راروتونغا ، جزر كوك في ٥ و ٦ آب /أغسطس ١٩٨٥ (A/40/672-S/17488) ؛

(هـ) رسالة مؤرخة في ٣٠ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٥ وموجهة الى الأمين العام من ممثلي الأرجنتين ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، والسويد ، والمكسيك ، والهند ، واليونان لدى الأمم المتحدة لإحالة الرسالة المشتركة المؤرخة في ٢٤ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٥ والموجهة الى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية والأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي من رؤساء دول أو حكومات الأرجنتين ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، والسويد ، والمكسيك ، والهند ، واليونان (A/40/825-S/17596) ؛

(و) رسالة مؤرخة في ١٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٥ ، موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة (A/40/888-S/17629) ؛

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الأربعون ، الملحق رقم ٢٧

(A/40/27 و Corr.1) .

.../...

(ز) رسالة مؤرخة في ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة (A/40/900).

ثانيا - النظر في المقترحات

ألف - مشروع القرار A/C.1/40/L.35 و Rev.1

٥ - في ٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٥ قدمت اكوادور واندونيسيا وباكستان وبيرو وسري لانكا والسويد وكينيا والمكسيك ويوغوسلافيا مشروع قرار معنوناً " وقف جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية " (A/C.1/40/L.35). وقد عرض ممثل المكسيك مشروع القرار في الجلسة ٣٢ المعقودة في ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ، وفيما يلي نصه :

" ان الجمعية العامة ،

" اذ تضع في اعتبارها أن الوقف الكامل لتجارب الأسلحة النووية ، الذي يجري بحثه منذ أكثر من خمس وعشرين سنة والذي اتخذت الجمعية العامة بشأنه قرابة الخمسين قراراً ، انما هو هدف أساسي للأمم المتحدة في مجال نزع السلاح ودأبت على ايلاء الأولوية العليا لتحقيقه ،

" واذ تؤكد أنها أدانت هذه التجارب بأقوى العبارات في ثمانين مناسبات مختلفة ، وانها قد أعربت منذ عام ١٩٧٤ عن اقتناعها بأن مواصلة تجريب الأسلحة النووية ستكثف سباق التسلح ، وتزيد بالتالي من خطر نشوب حرب نووية ،

" واذ تكرر التأكيد الذي عبرت عنه عدة قرارات سابقة وهو أنه مهما كانت الخلافات حول مسألة التحقق ، فليس ثمة أي سبب مشروع لتأخير ابرام اتفاق بشأن الحظر الشامل للتجارب ،

" واذ تشير الى أن الأمين العام للأمم المتحدة حينذاك قد أعلن منذ عام ١٩٧٢ أن جميع الجوانب التقنية والعلمية للمشكلة قد استكشفت تماماً بحيث لم يعد يلزم الآن سوى اتخاذ قرار سياسي لتحقيق اتفاق نهائي ، وأنه عندما تؤخذ في الاعتبار وسائل التحقق الموجودة يصبح من العسير فهم سبب استمرار التأخر في تحقيق اتفاق بشأن حظر التجارب الجوفية ، وأن المخاطر الكامنة في مواصلة تجارب الأسلحة النووية الجوفية تفوق كثيراً أية مخاطر قد تنشأ عن انهاء هذه التجارب ،

" وإذ تشير أيضا إلى أن الأمين العام الحالي قد ناشد ، في كلمة أدلى بها في جلسة عامة عقدتها الجمعية العامة في ١٢ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٤ ، تجديد الجهود للتوصل إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب ، ثم أكد أنه لن يوجد أي اتفاق واحد متعدد الأطراف يفوقها أثرا في الحد من استمرار تحسين الأسلحة النووية ، وأن وضع معاهدة للحظر الشامل للتجارب سيكون الاختبار القاطع لمدى الرغبة في نشدان نزع السلاح النووي ،

" وإذ تأخذ في الاعتبار أن الدول الثلاث الحائزة للأسلحة النووية ، التي تقوم بدور الوديع لمعاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء لعام ١٩٦٣ ، قد تعهدت في المادة الأولى من هذه المعاهدة بأن تبرم معاهدة تسفر عن الحظر الدائم لجميع تفجيرات التجارب النووية ، بما في ذلك جميع التفجيرات الجوفية من هذا القبيل ، وأن هذا التعهد قد تكرر الاعراب عنه في عام ١٩٦٨ في ديباجة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تضمنت المادة السادسة منها أيضا تعهد تلك الدول الرسمي والعزم قانونا باتخاذ تدابير فعالة تتعلق بوقف سباق التسلح النووي في موعد مبكر ، ونزع السلاح النووي ،

" وإذ تأخذ في الاعتبار أن نفس هذه الدول الثلاث الحائزة للأسلحة النووية قد ذكرت ، في جملة أمور ، في التقرير الذي قدمته في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٠ إلى لجنة نزع السلاح بعد أربع سنوات من المفاوضات الثلاثية ، أنها تضع في الاعتبار القيمة الكبيرة التي يكتسبها بالنسبة للجنس البشري بأسره منع جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية في كل البيئات ، فضلا عن أنها " تدرك أهمية المسؤولية الموضوعة على عاتقها لإيجاد حلول للمشاكل المتبقية " ، كما ذكرت أنها " عاقدة العزم على بذل أقصى الجهود الممكنة وما يلزم من ارادة ومثابرة لاختتام المفاوضات في موعد مبكر وبنجاح " ،

" وإذ تلاحظ أن المؤتمر الاستعراضي الثالث لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد دعا في اعلانه الختامي الذي اعتمد في أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ الدول الحائزة للأسلحة النووية التي هي أطراف في هذه المعاهدة إلى أن تستأنف المفاوضات الثلاثية في عام ١٩٨٥ ، ودعا جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تشارك في التعجيل بالتفاوض وبإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية على سبيل الأولوية العليا في مؤتمر نزع السلاح ،

" واذ تأخذ في الاعتبار أيضا أن التفاوض المتعدد الأطراف بشأن هذه المعاهدة في مؤتمر نزع السلاح يجب أن يشمل جميع المشاكل المختلفة المترابطة التي سيلزم حلها لتمكين المؤتمر من احالة مشروع كامل للمعاهدة الى الجمعية العامة ،

" ١ - تعرب مرة أخرى عن عميق قلقها لاستمرار تجريب الأسلحة النووية دون أن تخف حدته ، خلافا لرغبات الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء ؛

" ٢ - تؤكد من جديد اقتناعها بأن عقد معاهدة تحقق حظر جميع التفجيرات التجريبية النووية من جانب جميع الدول والى الأبد مسألة لها الأولوية العليا ؛

" ٣ - تعيد أيضا تأكيد اقتناعها بأن هذه المعاهدة ستشكل اسهاما ذا أهمية قصوى في وقف سباق التسلح النووي ، وعنصرا لا غنى عنه لنجاح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، إذ أنه لا يمكن للدول الثلاث الودية للمعاهدة أن تتوقع امثال سائر الأطراف بالمثل لالتزاماتها ذات الصلة الا بوفائها هي بالتزاماتها بموجب المعاهدة ؛

" ٤ - تحت مرة أخرى الدول الثلاث الودية للمعاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء ، ولمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، على الالتزام الدقيق بتعهداتها بأن تسعى نحو التحقيق المبكر لوقف جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية الى الأبد وبأن تعجل بالمفاوضات تحقيقا لهذه الغاية ؛

" ٥ - تناشد جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح ، لاسيما الدول الثلاث الودية للمعاهدتين المذكورتين في الفقرة السابقة ، بأن تشجع المؤتمر على أن ينشئ في مستهل دورته لعام ١٩٨٦ لجنة مخصصة لاجراء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن معاهدة للوقف الكامل لتجارب التفجيرات النووية ؛

" ٦ - توصي مؤتمر نزع السلاح بأن يوزع الى هذه اللجنة المخصصة بانشاء فريقين عاملين يتناول كل منهما ما يخصه من المسائل المترابطة التالية ؛

" الفريق العامل الأول : هيكل المعاهدة ونطاقها

" الفريق العامل الثاني : الامثال والتحقق

٧ - تطلب الى الدول الوديفة لمعاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء ، ولمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، أن تقوم دون ابطاء ، بحكم مسؤولياتها الخاصة وفقا لهاتين المعاهدتين وكتدبير مؤقت ، بوقف جميع التفجيرات التجريبية النووية ، اما عن طريق وقف باتفاق ثلاثي أو عن طريق الوقف الانفرادى من جانب كل من الأطراف الثلاثة ، بحيث تنتقل بعد ذلك الى التفاوض على وضع الوسائيل المناسبة للتحقق ؛

٨ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والأربعين بنداً معنوناً 'وقف جميع التفجيرات التجريبية النووية : تقرير مؤتمر نزع السلاح' .

٦ - وفي ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ، قدمت اكوادور ، اندونيسيا ، ايرلندا ، باكستان ، بيرو ، سرى لانكا ، السويد ، كينيا ، فنلندا ، المكسيك ، النمسا ، يوغوسلافيا : مشروع قرار منقحا (A/C.1/40/L.35/Rev.1) يحتوى على التفجيرات التالية :

(أ) نقحت الفقرة ١ من المنطوق ليصبح نصها كما يلي :

" تعرب مرة أخرى عن عميق قلقها لاستمرار تجريب الأسلحة النووية ، خلافا لرغبات الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء " ؛

(ب) نقحت الفقرة ٣ من المنطوق ليصبح نصها كما يلي :

" تعيد أيضا تأكيد اقتناعها بأن هذه المعاهدة ستشكل اسهاما ذا أهمية قصوى في وقف سباق التسلح النووي ، وأن بدء المفاوضات المتعلقة بإبرام هذه المعاهدة يعتبر عنصرا لا غنى عنه في التزامات الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، بموجب المادة السادسة من هذه المعاهدة " .

٧ - اعتمدت اللجنة في جلستها ٥٤ المعقودة في ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر مشروع القرار A/C.1/40/L.35/Rev.1 بتصويت مسجل بأغلبية ١١١ صوتا ضد صوتين مع امتناع ٢٥ عضوا عن التصويت (انظر الفقرة ١٠ ، مشروع القرار ألف) . وكانت نتيجة التصويت كما يلي :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، الأردن ، أفغانستان ، اكوادور ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، انغولا ، أوروغواي ، أوغندا ، ايران (جمهورية - اسلامية) ، ايرلندا ، باراغواي ، باكستان ، البحرين ،

بروني دار السلام ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتان ،
بوتسوانا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندى ، بولندا ، بوليفيا ،
بيرو ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ،
توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، جزر القمر ،
الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ،
جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا
الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية
الديمقراطية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية
العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ،
رواندا ، رومانيا ، زائير ، زمبابوى ، ساحل العاج (كوت
ديفوار) ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، سرى لانكا ،
سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، سورينام ،
السويد ، شيلي ، الصومال ، العراق ، عمان ، غابون ، غانا ،
غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فيجي ،
فييت نام ، قبرص ، قطر ، الكاميرون ، كمبوتشيا الديمقراطية ،
كوبا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، ليسوتو ، مالطة ،
مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملديف ،
المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، موزامبيق ،
النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، هايتي ،
الهند ، هندوراس ، هنغاريا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ،
يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات
المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، المانيا (جمهورية -
الاتحادية) ، أنتيغوا وبربودا ، ايسلندا ، ايطاليا ،
البرازيل ، بابوا غينيا الجديدة ، البرتغال ، بلجيكا ، تركيا ،
جزر سليمان ، الدانمرك ، زامبيا ، ساموا ، الصين ، غرينادا ،
فرنسا ، كندا ، لكسمبرغ ، النرويج ، نيوزيلندا ، هولندا ،
اليابان .

باء - مشروع القرار A/C.1/40/L.49

٨ - في ٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٥ ، قدمت اندونيسيا وبيرو وسرى لانكنا وكينيا والمكسيك ويوغوسلافيا مشروع قرار معنوننا " وقف جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية " (A/C.1/40/L.49) ، وانضمت اكوادور أيضا فيما بعد الى مقدميه . وعرض ممثل المكسيك مشروع القرار في الجلسة ٣٢ المعقودة في ٨ تشرين الثاني / نوفمبر .

٩ - واعتمدت اللجنة في جلستها ٤٥ ، المعقودة في ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ، مشروع القرار A/C.1/40/L.49 بتصويت مسجل بأغلبية ١٠٨ أصوات ضد ٣ أصوات ، مع امتناع ٢٦ عضوا عن التصويت (انظر الفقرة ١٠ ، مشروع القرار باء) . وكانت نتيجة التصويت كما يلي :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأردن ، أفغانستان ، اكوادور ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، انغولا ، أوروغواي ، أوغندا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بروني دارالسلام ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنين ، بوتان ، بوتسوانا ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بورما ، بيرو ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، جزر القمر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زمبابوي ، ساحل العاج (كوت ديفوار) ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، سرى لانكا ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، سورينام ، شيلي ، الصومال ، العراق ، عمان ، غابون ، غانا ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ، الفلبين ، فنزويلا ، فيجي ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، الكاميرون ، كمبوتشيا الديمقراطية ، كوبا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، موزامبيق ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، ... / ...

هايتي ، الهند ، هندوراس ، هنغاريا ، اليمن ، اليمن
الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : فرنسا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ،
الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : الأرجنتين ، اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، المانيا
(جمهورية - الاتحادية) ، انتيغوا وبربودا ، ايسلندا ، ايطاليا ،
البرتغال ، بلجيكا ، بورما ، تركيا ، جزر سليمان ، الدانمرك ،
زامبيا ، ساموا ، الصين ، غرينادا ، فنلندا ، كندا ، لكسمبرغ ،
النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ، هولندا ، اليابان .

ثالثا - توصيات اللجنة الأولى

١٠ - توصي اللجنة الأولى الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي :

وقف جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية

ألف

ان الجمعية العامة ،

اذ تضع في اعتبارها أن الوقف الكامل لتجارب الأسلحة النووية ، الذي يجري
بحثه منذ أكثر من خمس وعشرين سنة والذي اتخذت الجمعية العامة بشأنه قرابة
الخمسين قرارا ، انما هو هدف أساسي للأمم المتحدة في مجال نزع السلاح دأبت على
ايلاء الأولوية العليا لتحقيقه ،

واذ تؤكد أنها أدانت هذه التجارب بأقوى العبارات في ثمانين مناسبة
مختلفة ، وانها قد أعربت منذ عام ١٩٧٤ عن اقتناعها بأن مواصلة تجريب الأسلحة
النووية ستكثف سباق التسلح ، وتزيد بالتالي من خطر نشوب حرب نووية ،

واذ تكرر التأكيد الذي عبرت عنه عدة قرارات سابقة وهو انه مهما كانت الخلافات
حول مسألة التحقق ، فليس ثمة أي سبب مشروع لتأخير ابرام اتفاق بشأن الحظر الشامل
للتجارب ،

واذ تشير الى أن الأمين العام للأمم المتحدة قد أعلن منذ مدة ترجع الى عام
١٩٧٢ أن جميع الجوانب التقنية والعلمية للمشكلة قد استكشفت تماما بحيث لم يعد
يلزم الآن سوى اتخاذ قرار سياسي لتحقيق اتفاق نهائي ، وانه عندما تؤخذ في
الاعتبار وسائل التحقق الموجودة يصبح من العسير فهم سبب استمرار التأخر في

تحقيق اتفاق بشأن حظر التجارب الجوفية ، وأن المخاطر الكامنة في مواصلة تجارب الأسلحة النووية الجوفية تفوق كثيرا أية مخاطر قد تنشأ عن انهاء هذه التجارب ،

وإذ تشير أيضا إلى أن الأمين العام الحالي قد ناشد ، في كلمة أدلى بها في جلسة عامة عقدها الجمعية العامة في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ ، تجديد الجهود للتوصل إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب ، ثم أكد أنه لن يوجد أي اتفاق واحد متعدد الأطراف يفوقها أثرا في الحد من استمرار تحسين الأسلحة النووية ، وأن وضع معاهدة للحظر الشامل للتجارب سيكون الاختيار القاطع للرغبة الحقيقية في نزع السلاح النووي ،

وإذ تأخذ في الاعتبار أن الدول الثلاث الحائزة للأسلحة النووية ، التي تقوم بدور الوديع لمعاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء لعام ١٩٦٣ (٢) ، قد تعهدت في المادة الأولى من هذه المعاهدة بأن تبرم معاهدة تسفر عن الحظر الدائم لجميع تفجيرات التجارب النووية ، بما في ذلك جميع التفجيرات الجوفية من هذا القبيل ، وأن هذا التعهد قد تكرر الاعراب عنه في عام ١٩٦٨ في ديباجة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (٣) التي تضمنت المادة السادسة منها أيضا تعهد تلك الدول الرسمي والملتزم قانونا باتخاذ تدابير فعالة تتعلق بوقف سباق التسلح النووي في موعد مبكر ، ونزع السلاح النووي ،

وإذ تأخذ في الاعتبار أن نفس هذه الدول الثلاث الحائزة للأسلحة النووية قد ذكرت في جملة أمور ، في التقرير الذي قدمته في ٣٠ تموز / يولييه ١٩٨٠ إلى لجنة نزع السلاح بعد أربع سنوات من المفاوضات الثلاثية ، أنها " تضع في الاعتبار القيمة الكبيرة التي يكتسبها بالنسبة للجنس البشري بأسره منع جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية في كل البيئات " ، فضلا عن أنها " تدرك أهمية المسؤولية الموضوعة على عاتقها لايجاد حلول للمشاكل المتبقية " ، كما ذكرت أنها " عاقدة العزم على بذل أقصى الجهود الممكنة وما يلزم من ارادة ومثابرة لاختمام المفاوضات في موعد مبكر وبنجاح " (٤) ،

(٢) الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٤٨ ، العدد

٦٩٦٤ ، ص ٤٣ .

(٣) القرار ٢٣٧٣ (د - ٢٢) ، المرفق ٥ .

(٤) انظر CD/139/Appendix II/VO1.II ، الوثيقة CD/130 .

وإذ تلاحظ أن المؤتمر الاستعراضي الثالث لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد طلب ، في اعلانه الختامي (٥) الذي اعتمد في أيلول / سبتمبر ١٩٨٥ ، إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية التي هي أطراف في هذه المعاهدة أن تستأنف المفاوضات الثلاثية في عام ١٩٨٥ ، وطلب إلى جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تشارك في التعجيل بالتفاوض و بإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية على سبيل الأولوية العليا في مؤتمر نزع السلاح ،

وإذ تأخذ في الاعتبار أن التفاوض المتعدد الأطراف بشأن هذه المعاهدة في مؤتمر نزع السلاح يجب أن يشمل جميع المشاكل المختلفة المترابطة التي سيلزم حلها لتمكين المؤتمر من إحالة مشروع كامل للمعاهدة إلى الجمعية العامة ،

١ - تعرب مرة أخرى عن عميق قلقها لاستمرار تجريب الأسلحة النووية ،
خلافاً لقرارات الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء ؛

٢ - تؤكد من جديد اقتناعها بأن عقد معاهدة تحقق حظر جميع التفجيرات التجريبية النووية من جانب جميع الدول وإلى الأبد مسألة لها الأولوية العليا ؛

٣ - تعيد أيضاً تأكيد اقتناعها بأن هذه المعاهدة ستشكل اسهاماً ذا أهمية قصوى في وقف سباق التسلح النووي ، وأن بدء المفاوضات المتعلقة بإبرام هذه المعاهدة يعتبر عنصراً لا غنى عنه في التزامات الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، بموجب المادة السادسة من هذه المعاهدة ؛

٤ - تحت مرة أخرى الدول الثلاث الودية لمعاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء ولمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على الالتزام الدقيق بتعهداتها بأن تسعى نحو التحقيق المبكر لوقف جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية إلى الأبد وبأن تعجل بالمفاوضات تحقيقاً لهذه الغاية ؛

٥ - تناشد جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح ، ولا سيما الدول الثلاث الودية لمعاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء ولمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، أن تشجع المؤتمر على أن ينشئ في مستهل دورته لعام ١٩٨٦ لجنة مخصصة لإجراء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن معاهدة للوقف الكامل لتجارب التفجيرات النووية ؛

٦ - توصي مؤتمر نزع السلاح بأن يوعز الى هذه اللجنة المختصة باشاء فريقين عاملين يتناول كل منهما ما يخصه من الصائل المترابطة التالية :

(أ) الفريق العامل الأول : هيكل المعاهدة ونطاقها ؛

(ب) الفريق العامل الثاني : الامتثال والتحقق ؛

٧ - تطلب الى الدول الودية لمعاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء ولمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تقوم دون ابطاء ، بحكم مسؤولياتها الخاصة وفقا لهاتين المعاهدتين وكتدبير مؤقت ، بوقف جميع التفجيرات التجريبية النووية ، اما عن طريق وقف باتفاق ثلاثي أو عن طريق الوقف الانفرادي من جانب كل من الأطراف الثلاثة ، بحيث تنتقل بعد ذلك الى التفاوض على وضع الوسائل المناسبة للتحقق ؛

٨ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والأربعين البند المعنون " وقف جميع التفجيرات التجريبية " .

باء

ان الجمعية العامة ،

اذ تأخذ في الاعتبار العزم الذي ورد عام ١٩٦٣ في معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء (٢) ، على السعي نحو تحقيق وقف جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية الى الأبد ومواصلة المفاوضات لتحقيق ذلك ،

واذ تأخذ في الاعتبار أيضا أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (٣) أشارت في عام ١٩٦٨ الى هذا العزم وأدرجت في مادتها السادسة تعهدا من جانب كل طرف من أطرافها بمواصلة المفاوضات بحسن نية بشأن اتخاذ تدابير فعالة تتعلق بإيقاف سباق التسلح النووي في موعد مبكر ،

واذ تشير الى أنها أكدت في قرارها ٢٠٢٨ (د - ٢٠) المؤرخ في ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٥ والذي تمت الموافقة عليه بالاجماع ، ان من المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تستند اليها معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، هو أن تتضمن هذه المعاهدة التي كان من المزمع التفاوض عليها في ذلك الوقت ، توازنا مقبولا بين المسؤوليات والالتزامات المتبادلة بين الدول النووية وغير النووية ،

.../...

وإذ تشير أيضا إلى أن المؤتمر الاستعراضي الثالث للدول الأطراف في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، أعرب ، في اعلانه الختامي (٥) الذي اعتمد بتوافق الآراء في ٢١ أيلول /سبتمبر ١٩٨٥ ، عن بالغ أسفه لعدم إبرام معاهدة متعددة الأطراف لفرض حظر شامل على التجارب النووية حتى ذلك الوقت ، ودعا إلى إجراء مفاوضات عاجلة وإلى إبرام هذه المعاهدة بوصفها مسألة ذات أولوية قصوى ،

وإذ تلاحظ أن المادة الثانية لمعاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء تتضمن إجراء للنظر في ادخال تعديلات على المعاهدة واعتمادها في النهاية من قبل مؤتمر يضم أطراف تلك المعاهدة ،

توصي الدول الأطراف في معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء بأن تجرى مشاورات عاجلة فيما بينها تتعلق بمدى استصواب الاستفادة من أحكام المادة الثانية من المعاهدة وأنسب طريقة لذلك ، بغية تحويل معاهدة الحظر الجزئي لتجارب الأسلحة النووية إلى معاهدة حظر شامل لتجارب الأسلحة النووية .
